مشروع الإدارة المتكاملة للنفايات في إمارات الدولة

"إنشاء محطة لمعالجة النفايات البلدية الصلبة و إنتاج الوقود البديل في إمارة أم القيوين"

20 نوفمبر 2019

المقدمة

تماشياً مع مستهدفات الأجندة الوطنية لحكومة الإمارات 2021، بأن نكون بين أفضل دول العالم بحلول عام 2021، تعمل الوزارة على عدة مشاريع لمعالجة النفايات باستخدام التقنيات المتطورة والصديقة للبيئة.

وتحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية لحكومة الإمارات 2021 للوصول لنسبة 75% من معالجة النفايات البلدية الصلبة وذلك من خلال استخدام تقنية متطورة وصديقة للبيئة

نبذة عن المشروع

فكرة المشروع

إنشاء محطة لمعالجة النفايات البلدية الصلبة و إنتاج الوقود البديل

ستسهم المحطة في معالجة النفايات البلدية الصلبة وخفض الكميات المحولة إلى المكبات. عن طريق انتاج الوقود البديل الذي سيستخدم في توليد الطاقة في مصانع الاسمنت

تابع...نبذة عن المشروع

ما هو الوقود البديل

RDF

حبيبات أو قطع تنتج عن عملية تجفيف النفايات البلدية الصلبة، وفصل المواد القابلة للاحتراق عن المواد غير قابلة للاحتراق بعد فرز المواد القابلة لإعادة التدوير ، و استخدامها كوقود للحرق في أفران الاسمنت كبديل للفحم.

تابع...نبذة عن المشروع

الهدف

معالجة النفايات البلدية الصلبة وإنتاج الوقود البديل (RDF) لاستخدامه في مصانع الاسمنت

مصدر النفايات

إمارتي عجمان وأم القيوين

إجمالي التكلفة

132 مليون درهم مشتركة بين لجنة المبادرات والقطاع الخاص

تسليم و تشغيل المحطة

سبتمبر 2020.

تابع...نبذة عن المشروع

وضع حجر الأساس

07 أكتوبر 2019

تابع...نبذة عن المشروع

خطة العمل

- تستقبل المحطة 1000-1200 طن في اليوم من النفايات البلدية الصلبة.

السعة الإنتاجية

700-800 طن يومياُ من الوقود البديل

موقع المشروع

إمارة أم القيوين- منطقة المدفق

قرار وزاري رقم 98 لسنة 2019 في شأن استخدام الوقود البديل الناتج من عمليات معالجة النفايات (RDF)في مصانع الاسمنت

الهدف

دعم الصناعات والمبادرات التي تهدف إلى معالجة النفايات البلدية الصلبة المتولدة في دولة الإمارات واستغلالها في الحصول على منتجات تساهم في الاقتصاد الوطني من جهة و حماية البيئة والصحة العامة والتخفيف من التغير المناخي من جهة أخرى

آلية التطبيق

إلزام مصانع الاسمنت، التي تستخدم الفحم في عملياتها التشغيلية لإنتاج الطاقة، استخدام الوقود البديل بنسبة لا تقل عن 10% (حال توفرها في الدولة) من إجمالي احتياجاتهم للطاقة ابتداءً من عام 2020.

تاريخ صدور القرار

شهر مارس 2019

مع خالص الشكر